«الأخبار» تحاور د. نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوربية

أؤيد التصالح مع رجال الأعمال فى المخالفات المالية فقط وليس قضايا الفساد

عندما تحاور رجلا مثل المهندس نادر رياض رجل الصناعة والاقتصادى اللامع ورئيس اتحاد منظمات الاعمال المصرية تكشف من نبرات صوته وكلماته انه مواطن مصرى بكل ما تحمله هذه الكلمة من معني.. لا هم لديه سوى عودة الاستقرار للبلاد التى يعشقها ورفض من اجلها الجنسية الألمانية. فى حواره مع «الأخبار» لخص كل امنياته وتطلعاته فى عودة عجلات الانتاج فى المصانع للدوران فهى بالنسبة له ولابناء الوطن إكسير الحياة. على مدى ساعتين دار هذا الحوار فى مكتبه أو بمعنى أدق صومعته بوسط القاهرة التى تنطق بالبساطة وفى نفس الوقت تشعل داخلك الرغبة فى التأمل والتفكير من خلال الرسوم التى تملأ جنبات الحائط وأمهات الكتب التى تلف الجدران.

أسعار الفائدة فى مصر عالية جدا وتفوق مثيلاتها فى أوروبا ٧ مرات

عدسة: سامح مسلم

حوار
فاتن عبد الرازق
فرج أبو العز

■ الأخبار أثناء حوارها مع د. نادر رياض

التحزب والانقسام واستعراض القوة ضد مبدأ الحوار والتفاهم

■ كيف تقرأ المشهد الذى نعيشه حاليا؟

■■ أراه مليئا بالتلبد والتحزب والانقسام واستعراض القوة وهذا كله ضد مبدأ التفاهم.. فى السابق كان الاقتصاد هو الهدف والسياسة تخدم الاقتصاد.. كنا قد دخلنا لمرحلة الرشد وقراءة لغة العالم.. الآن أصبحنا نتحدث سياسة فقط وفقدنا المرحلة المنتجة على الصعيدين المحلى والدولي.. ودون الخوض فى تفاصيل الصراع السياسى أو بالأدق الصراع على السلطة الدائر حاليا أستطيع القول إن ذلك كله خارج عن النص.. وكان من المفترض أن ننشغل فى كيفية تنمية علاقاتنا مع أطراف التعاون بدلا من أن نظل واقفين على الرصيف.

■ ولكن.. أليس التطور السياسى المنشود مهما للتطور الاقتصادى الذى نتطلع إليه؟

■■ المفروض أن يسير الخطان معا فالوقت مهم فالقرارات الاقتصادية فى الدول لها وقت وهى عادة تسبق موازناتها التخطيطية والعامة ولكن طغيان السياسة على الاقتصاد دائما ما نراه فى البدايات الديمقراطية حيث لا يرى كل فصيل أهمية الفصائل الأخري.. أما فى الديمقراطيات المستقرة فالوضع يختلف فهناك اتصال دائم لتنسيق المواقف لتخرج كل القرارات فى إطار جيد وديمقراطي.. نريد أن ترقى حواراتنا لتكون للتنمية لأن إعلامنا لم يتمرس بعد على الحوار المتبادل الهادئ العاقل فنحن نعيش الآن مرحلة العواصف العاتية ولا بد أن نرتقى بمستوى التعامل بين الأطراف المختلفة لدرجة فيها حوار وتفاهم واحترام متبادل بدلا من حشد القوى والأعوان والاستقطاب.. وأرى أن توحد الليبراليين الآن ضد الديموقراطية وما نريده أطرافا واضحة الاختلاف وليس الخلاف.

نحن وأوروبا

■ من خلال خبرتك الكبيرة فى التعامل مع منظمات الأعمال فى أوروبا.. هل ترى أن ما يحدث له تأثير سلبى على علاقاتنا الاقتصادية بشكل عام مع دول الاتحاد الأوروبي؟

■■ هناك توضيح بسيط وهو أننى لا أعتبر نفسى مقربا لصناعة القرار فى أوروبا بل قريب من النمط الأوروبى فى التفكير والسلوك واتخاذ القرار.

اقتصادنا على المحك

■ ولكن دول الاتحاد الأوروبى قررت تعليق تعاملاتها من المنح والقروض معنا لحين استقرار الأوضاع.. كيف ترى ذلك؟

■■ البعض قد يفسر ذلك على أنه نوع من الضغط أو التدخل فى الشئون الداخلية وهذا تفكير شعبى أو سياسى أو استباقى وواقع الأمر أن الأوروبيين عندما يريدون أى تعامل فلابد أن تكون هناك تسميات أو مبررات لمنح القروض لذا نجد برامجهم دائما تحمل مسميات مثل دعم الديموقراطية أو المساعدة فى الخروج من الأزمة الاقتصادية أو التعاون لتحفيز الصادرات المصرية لأوروبا.. والمطلوب استكمال إمكاناتنا لنعطى انطباعا جيدا لأوروبا وغيرها بأنه لا قرارات لدينا تطبق بأثر رجعى وتوضيح بعض القرارات التى قد تصدر وتؤثر على الاستثمار وعلى سبيل المثال الحكم الخاص بإيقاف عقد منجم السكرى وهذا التفسير والتوضيح بأنه حكم ابتدائى ومطعون عليه أو شرح التكييف القانونى له من شأنه أن يعيد الأمور لنصابها الصحيح بالتأكيد على أنه ليست هناك قوانين بأثر رجعى أو فرض ضرائب جديدة وهذا يجب أن يخرج من جهة رشيدة واعية لأن الاقتصاد بطبعه حساس وأى هزة تؤثر فيه بقوة.. فعندما تقرأ منحنيات الأداء الاقتصادى فى ٢٠١٠ كان هناك مسار صاعد وتزامن مع ذلك فوائد وعوائد للاستثمار وتحسبا لنمو اقتصادى وكانت هذه النسب محط إعجاب الاتحاد الأوروبى والعالم.. أما أرقام ٢٠١١ و٢٠١٢ فتظهر مسارا أفقيا يمهد إما لهبوط أو لاستكمال الصعود وهنا يجب أن نشحن كل الأدوات المحفزة للاستثمار لنتفادى المرحلة المنذرة بالهبوط.

جبل الزبد

■ تتحدث عن معدلات نمو اقتصادى مرتفعة تحققت عام ٢٠١٠ وما قبله لكن المواطن العادى لم يحس بثمرات هذا النمو؟

■■ مؤشرات التطور الاقتصادى مختلفة ومتنوعة ومحركها الرئيسى زيادة حجم الأموال المتداولة فى الأسواق والتى من أثرها دخول الأموال من جيوب المواطنين وخروجها منها بكفاءة بحيث يزداد الإقبال على السلع الاستهلاكية والمعمرة وسلع الرفاهية وأيضا المنتجات الرأسمالية مثل اقتناء المساكن والسيارات حيث إن تداول هذه السلع ينعكس بالقطع على باقى السلع.. وهناك المؤشر الثانى الخاص بخط الفقر وما دون ذلك وهو أمر له حسابات أخرى منها مدى استيفاء الاحتياجات الأساسية للمواطن وقدرته على ذلك وهل لديه إمكانيات لزيادة إنتاجه بما يحقق عائدا أكبر سواء أكان الإنتاج سلعيا أم خدميا.. وهذا الأمر يتطلب تدخل الدولة لدفع برامج الصناعات الصغيرة المغذية ومشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الأخرى مثل المشاركة بحصة فى مشروع زراعى أو مشروع تملك جاموسة أو وحدات تعبئة الحبوب.. وهنا يجب أن يكون دور الدولة ذا طبيعة تمويلية فى المرحلة الأولى دون أن يمنع ذلك من استردادها لقيمة التمويل فيما بعد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذلك لا ينطبق فقط على الدول الفقيرة فهناك مثال حى من ألمانيا التى تمنح قروضا لمنتجى الألبان بل وتدعم أسعار المنتجات بشراء الإنتاج من المزارعين حتى فى وقت انحسار الطلب ومن هنا نشأت ظاهرة «جبل الزبد» فى ألمانيا فهى تشترى الانتاج وتخزنه فى الثلاجات حفاظا على صناعة الألبان والإنتاج الحيواني.

قصة الدعم

■ حديثك يدل على أن الدعم ليس ممنوعا حتى فى الدول الرأسمالية الغنية.. فلماذا إذن الهجمات التتارية ضد الدعم عندنا؟

■■ الدعم ليس من الممنوعات إذا توافرت مقوماته ولا يمكن تعميم القضية فى قاعدة ثابتة تصلح لجميع أنواع الدعم الذى يجب أن يوجه للقنوات التى يستهدفها دون غيرها وإلا أصبح دعما مهدرا.. وعلى سبيل المثال وقود الديزل فى أوروبا يستخدم فى تسيير السيارات وفى التدفئة شتاء.. لذا فإن ألمانيا تبقى وقود التدفئة مدعوما فى حين تتركه حرا لغرض تسيير السيارات.. وفى مصر يجب أن نفرق بين دعم الطاقة الكهربائية على إطلاقها وبين دعم الاستهلاك الصغير.. وكذلك تسعير الطاقة للصناعة بحيث يكون هناك توازن بين مصلحة الدولة ومصلحة الصناعة فليس من مصلحة الدولة أن تكون بعض قطاعات الصناعة غير قادرة على المنافسة أمام السلع المستوردة.. ويمكن الاسترشاد فى ذلك بما تطبقه الدول الصناعية الرائدة التى تلغى الدعم فى حاجات معينة وتبقيه فى أخرى فلا يعقل أن نوجه نصف الموازنة لدعم الكهرباء فهذا شيء غير منضبط.

تمويل الصناعة

■ ما دمنا فى لحظة استرشاد بأوروبا المتقدمة.. ماذا عن البنوك هناك وهناك؟

■■ أسعار الفائدة فى مصر عالية جدا حيث تتراوح بين ١٤ و١٥ % الأمر الذى يفوق سعر الفائدة فى أوروبا بمعدل ٧ مرات فكيف أصدر وأنافس فى أسواق أوروبا ويجب لحل هذه المشكلة أن أرفع القيود المفروضة على بنوكنا مثل زيادة الضمانات المطلوبة للقروض لمعدل ١٢٠ % فهذا ظلم للصناعة أمام التجارة .. ويضاف إلى ذلك محدودية أجل الائتمان فى بنوكنا حيث إن تعاملها فى التمويل الطويل الأجل لأكثر من ١٠ سنوات صغيرة جدا بما يحرم الصناعات الثقيلة مثل الحديد والصلب من التمويل وبالتالى حرمانها من التواجد والنمو.

مبدأ التصالح

■ كيف تقرأون مبادرة التصالح مع رجال الأعمال المتهمين بقضايا فساد فى النظام السابق؟

■■ التصالح مع رجال الأعمال يجب أن يعتمد على نوع المخالفة فإذا كانت مخالفة مالية وليس بها فساد فهى قابلة للحديث والتفاوض.. أما إذا تعلقت بفساد أو غسل أموال فهنا يكون الحديث بشأنها مرفوضا.. وللعلم فإن التصالح فى التجاوزات المالية أمر ليس بجديد ووزارة المالية ومصلحة الضرائب تتعامل فيها بأسلوب بسيط يعتمد الغرامة والتصالح مادام الأمر لا يرتبط بشبهة فساد.

حزمة محفزات

■ ما أهم المحفزات المطلوبة فى هذه الفترة؟

■■ أول المحفزات أن يأخذ الاقتصاد مكانته فى مقدمة الأولويات ويعود الحديث عن التنمية والتمويل والقوانين الاقتصادية وجذب الاستثمارات والإجراءات الجمركية والضريبية والمدن الصناعية وتأكيد احترام الدولة لتعاقداتها مع المستثمرين.. والأمر الثانى حسم نزاعات الاستثمار القائمة وإغلاق صفحة النزاعات التى فتحت فى المراحل الأولى للثورة والتأكيد على عدم إصدار قوانين بأثر رجعى وتنظيم القوانين الجديدة بما يستهدف جذب الاستثمار والاستمرار فى اعتماد مبدأ قبول التحكيم فى الخارج فى عقود الاستثمار وعدم تقييد هذا الشرط لأننا لابد أن نخاطب العالم بلغته.. والأهم من ذلك تحقيق الاستقرار السياسى فلا أحد يستثمر فى دول ليس بها استقرار أمنى واستقرار فى مناخ الأعمال وآلية واضحة للتعامل مع حقوق العمال المشروعة وكذلك غير المشروعة ومواجهة السلوك المنفلت مثل قطع الطرق والسكك الحديدية فهل يعقل إغلاق الأبواب على أصحاب المصانع فالانضباط الصناعى لا يقل أهمية عن الانضباط العسكري.. وكذلك قانون عمل ينظم عمليات الاضراب وكيفية دفع الأجور فى زمن الإضراب فالأصل يقول إن اتحاد العمال والنقابة التى صرحت بالإضراب هى التى تتحمل الأجور فى فترة الإضراب.. باختصار المطلوب الانضباط والانتظام فى العمل والإنتاج وغير ذلك يشكل مصدر قلق للاستثمار.. لا بد لنا من التعامل مع مثل هذه القضايا بأسلوب مهنى محترف يجنبنا الكثير من السقطات.

وصفة مجرب

■ هناك برنامج تمويل مع الاتحاد الأوروبى بقيمة ٥ مليارات يورو.. لماذا تعطل تنفيذه حتى الآن؟

■■ هذا البرنامج مدته عامان وهذا فى صالحنا حتى نستطيع الاستفادة مما يتبقى منه بعد السنة الأولى ولكن لا بد أن نجهز احتياجاتنا منه عبر إعداد قائمة من المشروعات لتمويلها من خلاله وهذه المشروعات يجب أن تتميز بالأثر العاجل الذى يحس به عموم الشعب مثل مشروعات تصنيع الأسماك فى بحيرة السد العالى وكذلك مشروعات النهوض بالسكك الحديدية باعتبارها القادرة على النهوض بتجارتنا الداخلية ونقل المحاصيل الزراعية والخامات مثل الفحم والفوسفات بما يخدم المشروعات الكبيرة والعملاقة خاصة فى ظل محدودية وعدم تطور خدمات النقل البري.. أيضا من المشروعات المهمة النهوض بمصنع الحديد والصلب الحكومى بالنظر لدوره الحيوى فى التوازن السعرى ومد الصناعة باحتياجاتها من مختلف نوعيات الحديد.

■ هناك إشكالية فى تعاملنا مع قروض ومنح الاتحاد الأوروبي.. كيف يمكننا التغلب عليها؟

■■ تتمثل هذه الإشكالية فى سقوط المنح والقروض لعدم قدرتنا على استيفاء شروطها فى الوقت المناسب.. وفى الفترات السابقة كانت كفاءة الاستفادة من تلك المنح والقروض غير كاملة فى كثير من الأحيان والحل بتشكيل فريق عمل لكل جزئية فى البرنامج بحيث نستفيد منها ولا تعود الأموال ثانية للخارج.

> **برنامج التمويل الأوروبى لمصر بـ ٥ مليارات يورو ومرهونة بالإستقرار**

■ تترأس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية.. هل لنا أن نتعرف على هيكل هذا الكيان؟

■■ الاتحاد يضم منظمات الأعمال فى ٢٦ دولة وله دور فى مناقشة برامج التمويل وتمثيل مصر فى المحافل التى ينظمها الاتحاد الأوروبى ومتابعة المشروعات ذات العلاقة بالمجتمع المدني

مشوار رياض

- سافر و هو فى الثامنة عشرة من عمره إلى ألمانيا عام ١٩٦٠ حيث التحق بكلية هندسة آلات الإنتاج قسم الإنتاج الصناعى لمدة خمس سنوات اندمج خلالها بالمجتمع الألمانى وتعلم لغته

- حصل على ماجستير فى «إدارة خطوط الإنتاج» ودكتوراه فى الهندسة الصناعية

- بدأ متدربا فى شركة «بافاريا» الألمانية خلال فترة دراسته بألمانيا وأصبح مالكا لجميع أسهمها فى ألمانيا ومصر

- إلى جانب رئاسته لمجلس إدارة شركة «بافاريا» لتصنيع أجهزة الإطفاء شغل عدة مناصب مختلفة منها مستشار لجنة الصناعة والطاقة بمجلس الشعب، رئيس لجنة الصناعات الصغيرة والمتوسطة باتحاد الصناعات، نائب رئيس غرفة التجارة المصرية الألمانية، إلى جانب أنشطته الاجتماعية المتعددة وعضويته بنوادى الروتارى والروتاراكت.

- عضو باتحاد المصنعين الألمان لأجهزة الإطفاء وعضو لجنة تحديث مواصفات أجهزة الإطفاء الأوروبية

- قلده الرئيس يوهانس راو رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية وسام الاستحقاق من الطبقة الأولى عام ٢٠٠٣

- رحلته فى «بافاريا» تمتد لاكثر من أربعين عاماً، فخلال فترة دراسته تلقى تدريبا فى الشركة الألمانية واستطاع أن يقوم بتعديل فى التصميم الفنى لاحد المنتجات ما خفض تكلفة إنتاجه بنحو ربع مليون مارك، واعتمدت القوات المسلحة الألمانية هذا التعديل، وقررت له إدارة الشركة خمسة آلاف مارك مكافأة، لكنه رفضها، فقد أراد أن يثبت للشركة أن طلبة الكلية يمكنهم القيام بعمل جيد.

- رفضه لمبلغ المكافأة، جعل الشركة تقدر هذا الشاب وتحترمه وتوافق على البدء، فى مشروع شراكة لبناء مصنع صغير فى مصر، كان كل رأسماله ٢٤ ألف جنيه، شاركت الشركة بنصفهم بالخامات والمعدات.. وبدأ المصنع الصغير، «بافاريا مصر» إنتاجه عام ١٩٧١.